

## اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨

### عدم الانتشار والشرق الأوسط

ورقة عمل مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية

١ - ما فتئت الولايات المتحدة تؤيد الأهداف الواردة في القرار الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة بشأن الشرق الأوسط في عام ١٩٩٥ (مؤتمر عام ١٩٩٥). وإذ تدرك الولايات المتحدة أهمية هذا القرار، فإنها ستعمل إلى جانب دول أخرى في المنطقة وخارجها من أجل تنفيذه. إلا أن موقف إيران فيما يتعلق ببرنامجه النووي والأدلة التي جمعت في الفترة الأخيرة على البرنامج النووي السري لسوريا أصبحت تشكل عقبات رئيسية تحول دون تحقيق الأهداف الواردة في القرار.

٢ - فاستخفاف إيران بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالالتزامات القائمة بموجب الضمانات المتفق عليها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من شأنه أن يقوض مقومات المعاهدة ويثير ردة فعل إقليمية قد تضعف من التوترات التي تحوم حول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وسيُحبط بالتأكيد الآمال المعقودة على الانضمام العالمي إلى الاتفاقية. وقد ركزت المناقشات التي جرت خلال دورة الاستعراض الأخيرة وفي إطار اللجنة التحضيرية لعام ٢٠٠٧ بدرجة كبيرة على التحديات التي تواجه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم الانتشار النووي الأوسع نطاقاً من جراء الأنشطة النووية السرية التي تضطلع بها إيران منذ عقدين كاملين والتي تتعارض مع التزامات إيران بعدم الانتشار النووي ومع اتفاق الضمانات المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي تقتضيه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد تأكدت هذه الأنشطة على نطاق واسع في عام ٢٠٠٢، رغم أن الولايات المتحدة كانت قد أعربت منذ عام ١٩٩٣ عن الانشغال حيال هذه الأنشطة التي تشكل إخلالاً بالتزامات التي قطعتها إيران على نفسها. وتزايد هذا الشعور بالقلق عقب التقارير التي أصدرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال السنتين الماضيتين بشأن امتناع إيران عن التعاون الكامل مع الوكالة لوضع حد لحالة عدم الامتثال للضمانات، والأدلة على الجهود الإيرانية في مجال التسليح النووي، المبينة بالتفصيل في التقرير والمعلومات التقنية المقدمة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٣ - إلا أن إيران ليست البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي أبدى استخفافاً بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالتزامات الناشئة عن الضمانات المتفق عليها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فقد تبين في الفترة الأخيرة أن سوريا كانت، حتى الأشهر القليلة الماضية، تعمل في السر على بناء مفاعل نووي لا نعتقد أنه

سيخصص للأغراض السلمية. بل إننا متيقنون، استناداً إلى المعلومات التي وردتنا من مصادر متعددة، أن كوريا الشمالية ساعدت سوريا في الاضطلاع بأنشطتها النووية السرية. زد على ذلك أن سوريا، بحرصها على سرية المعلومات المتصلة بأنشطتها وبالامتناع عن الإعلان عن الموقع وعن تزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعلومات بشأن تصميم المفاعل - والإصرار حتى اليوم على إنكار حقيقة الغرض من الموقع - فإنها قد نالت من المقاصد بعينها للضمانات المتفق عليها مع الوكالة - ولم تقدم إلى المجتمع الدولي التأكيدات اللازمة أن هذا المفاعل يدخل في نطاق برنامج سلمي.

٤- ومن بواعث القلق الأخرى في المنطقة، المعلومات التي تكشف عن قيام شبكة غير مشروعة لنشر الأسلحة النووية يديرها العالم النووي المتمرد عبد القدير خان، الذي تمكن - رغم تفكيك الشبكة - من تزويد كل من إيران وليبيا بتكنولوجيا إنتاج المواد الانشطارية ومعلومات عن تصميم الأسلحة النووية، وربما يكون قد عرض خدماته على دول أخرى، وهو ما يثير المزيد من الشكوك حول مدى صحة التأكيدات المتصلة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٥- وبينما قررت ليبيا التخلي عن برنامجها المتعلق بأسلحة الدمار الشامل والعودة إلى مصاف المجتمع الدولي، وأصبحت بالتالي تساهم في تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، فإن الأنشطة التي تضطلع بها إيران في الوقت الراهن تساهم في زيادة عدم الاستقرار في المنطقة. ومثلما خلص إلى ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بفرض عقوبات على إيران استناداً إلى أحكام المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة، فإن الأنشطة النووية الإيرانية تطرح تحدياً أمام السلم والاستقرار في الشرق الأوسط.

٦- وإضافة إلى مساهمة إيران وسوريا في حالة عدم الاستقرار في المنطقة، فإن موقف البلدين من شأنه أن يجبط الآمال المعقودة على تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويقوض فرص تحقيق أهداف نزع السلاح المنصوص عليها في ديباجة المعاهدة ومادتها السادسة.

### العمل من أجل شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل

٧- تظل الولايات المتحدة ملتزمة بالهدف المتمثل في إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ولهذا الغرض، ركزت الولايات المتحدة على أولويات ثلاث.

### أولاً - دعم السلام في المنطقة

٨- لا يزال تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط يشكل هدفاً من الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، وإن التقدم على طريق تحقيق هذا السلام يتيح أفضل فرصة لإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا تزال الولايات المتحدة تسعى بنشاط، مع كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية والدول العربية، للسير قُدماً على درب السلام وتحقيق رؤية الرئيس بوش لقيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في أمن وسلام. وتحت الولايات المتحدة

جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على المساهمة في إنجاح عملية السلام هذه وتحقيق هذه الرؤية.

٩- فلا يمكن لأي جهد يبذل من أجل إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أن يكلل بالنجاح، أو أن يثمر نتائج مستدامة، إن لم يراع هذا الجهد الظروف السياسية والأمنية السائدة في المنطقة. وكما يسلم بذلك قرار عام ١٩٩٥ نفسه، فإن دعم الجهود الرامية إلى إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ينبغي أن ينطوي على دعم جهود السلام الإقليمية والمساهمة فيها وكذلك الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات من شأنها أن توفد فتيل التوترات الإقليمية.

### ثانياً - ضمان الامتثال للالتزامات المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية

١٠- لا أمل في التوصل إلى إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط دون التأكد من الامتثال الصارم من جانب دول المنطقة لاتفاقات عدم الانتشار التي تكون طرفاً فيها. ويجب على جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تظل يقظة إزاء الذين يريدون أن ينالوا من صلاحية المعاهدة بادعاء تطوير برنامج نووي سلمي كستار لكسب القدرات التقنية اللازمة لإنتاج أسلحة نووية.

١١- وثبتت حالة إيران هذه النقطة بوضوح. فقد أخلت إيران بالتزاماتها بعدم الانتشار على مدى نحو عقدين بتطوير برنامج سري ينطوي على التزود بمواد نووية واستخدامها، مع السعي في الوقت نفسه إلى الحصول على العناصر الأكثر حساسية من دورة الوقود النووي. وتشمل هذه الأنشطة ما يلي: أنشطة تخصيب سريّة وغير مصرح بها؛ وأنشطة سريّة غير مصرح بها لعزل البلوتونيوم؛ واستيراد مركبات يورانيوم غير مصرح بها؛ وتحويل مواد نووية من مواقع واستخدامات مشمولة بضمانات إلى مواقع واستخدامات غير مشمولة بضمانات.

١٢- وقد سعى مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية تكراراً وعلى مدى سنوات عدة إلى تسوية المسائل المتعلقة بشأن طبيعة ونطاق أنشطة إيران. وفي كل مرحلة، لم تؤكد إيران ما ورد إلى الوكالة من معلومات بشأن انتهاكات محددة للضمانات التي قدمتها إلا على مضض، و فقط عندما أصبح من الواضح أن أدلة قوية تمسكها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدحض كل التبريرات المقدمة في السابق من قبل النظام الإيراني.

١٣- ولا تزال إيران ترفض التعاطي بالقدر المطلوب من الشفافية، بما أنها ترفض التعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، رغم الطلبات التي تقدم بها إليها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أجل القيام بذلك في قراراته ١٧٣٧ و ١٧٤٧ و ١٨٠٣. وتنطبق هذه الملاحظة بوجه خاص فيما يتعلق بالوثائق الخاصة بالجهود الإيرانية في مجال التسليح النووي، التي اعتبرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية "أمر جدّ مقلق، بل وحاسم فيما يخص تقييم احتمال وجود بُعد عسكري في برنامج إيران النووي". فإيران تُعلن نوايا سلمية، ولكنها تعمل في الوقت نفسه على تطوير الأسلحة، وبالتالي فإن استمرار إيران في عدم الوفاء بالتزاماتها الناشئة عن اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا يقوّض آفاق إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط فحسب، بل يقوّض أيضاً مصداقية الضمانات المتفق عليها مع الوكالة الدولية للطاقة

الذرية. كما أن محاولة سوريا إخفاء قدراتها النووية الناشئة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعن المجتمع الدولي تنال من مصداقية هذه الضمانات.

### ثالثاً - تعزيز نُظْم عدم الانتشار والتعاون النووي السلمي

١٤ - تواصل الولايات المتحدة مساعيها من أجل الحصول على قبول واسع النطاق من جميع دول الشرق الأوسط بالمعايير الدولية لعدم الانتشار ونزع السلاح. ويُعد تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار هدفاً من أهداف سياسة الولايات المتحدة، شأنه شأن انضمام جميع دول الشرق الأوسط إلى اتفاقات أخرى بشأن عدم الانتشار. ولهذا الغرض تواصل الولايات المتحدة مساعيها لتهيئة بيئة إقليمية مواتية تُفضي إلى قبول واسع النطاق من جميع دول الشرق الأوسط بالمجموعة الكاملة للمعايير الدولية لعدم الانتشار ونزع السلاح، التي تشمل ما يلي:

- (أ) بدء نفاذ اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذها تنفيذاً تاماً؛
- (ب) بدء نفاذ البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذه تنفيذاً تاماً؛
- (ج) الانضمام إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية)؛
- (د) الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية؛
- (هـ) الانضمام إلى مجموعة موردي المواد النووية، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وفريق أستراليا، واتفاق واسينار؛
- (و) توقيع مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية؛
- (ز) الانضمام إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتعديل المدخل عليها.

١٥ - وتساهم الولايات المتحدة أيضاً في هذه الأهداف من خلال سعيها إلى مضاعفة الجهود لتدريب وتجهيز موظفي مراقبة التصدير في جميع بلدان الشرق الأوسط، لتمكين الحكومات من تنفيذ أهداف عدم الانتشار التي التزمت بها تنفيذاً كاملاً وفعالاً في إطار النُظْم الوطنية المتعلقة بمراقبة الصادرات والنُظْم التنظيمية.

١٦ - وتدعم الولايات المتحدة بقوة الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية المدنية لدى الدول التي تستوفي أشد المعايير صرامة في مجالات السلامة والأمن وعدم الانتشار. وتؤمن الولايات المتحدة بأن تعاونها في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية مع دول المنطقة سيفضي إلى تعزيز نظام عدم الانتشار، وذلك بإثبات أن هذا التعاون يعود بالنفع على تلك الدول التي تمثل لهذا النظام. وقد أبرمت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة اتفاقات تعاون نووي مع كل من مصر والمغرب، وأبرمت في الفترة الأخيرة مذكرات تفاهم بشأن التعاون في مجال الطاقة النووية مع كل من الأردن والبحرين والإمارات العربية المتحدة، التي أثبتت جميعاً للمجتمع الدولي التزامها

بمتابعة برامجها المتعلقة بإنتاج الطاقة النووية بطريقة مسؤولة، وذلك بإعلان عدم رغبتها في اكتساب التكنولوجيات الحساسة الخاصة بدورة الوقود النووي. وتتطلع الولايات المتحدة إلى التعاون مع دول أخرى في المنطقة تحترم أكثر المعايير صرامة لنظام عدم الانتشار النووي. كما أن الولايات المتحدة تسعى إلى جانب أطراف أخرى في إطار الشراكة العالمية بشأن الطاقة النووية إلى وضع ترتيبات تضمن التزويد بالوقود النووي على نحو يكفل زيادة تعزيز التعاون، ويجنب توسيع رقعة استخدام التكنولوجيات الحساسة التي تؤدي إلى الانتشار دون أي لزوم.

#### الخلاصة

١٧- يطرح الوضع في الشرق الأوسط تحديات كبيرة أمام نظام عدم الانتشار، ويشكل موضوعاً هاماً للمناقشة خلال دورة الاستعراض الحالية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكما سبق التأكيد على ذلك في دورة الاستعراض الماضية وفي سياق اللجنة التحضيرية الأخيرة، فإن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بتحقيق هدف إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعها في الشرق الأوسط. ومن هذا المنطلق، ترى الولايات المتحدة أنه من المهم أن تعالج دورة الاستعراض الحالية مشاكل الانتشار المطروحة في هذه المنطقة وإحراز تقدم نحو تحقيق سلام إقليمي شامل.

-----